

## الملحق 1 على الويب:

### إضفاء الطابع المؤسسي على مؤشرات كلفة الأنماط الغذائية الصحية والقدرة على تحملها في منظمة الأغذية والزراعة

1- لقد لفت تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم (التقرير) لعام 2020 انتباه العالم إلى أن انخفاض الدخل المتاح بالنسبة إلى ارتفاع كلفة الأغذية، في كلٍ من البلدان الغنية والفقيرة، يشكل أحد العراقيل الأكثر جسامة التي تعترض سبيل اتباع أنماط غذائية صحية لا غنى عنها للعيش حياة مفعمة بالصحة والنشاط وللوقاية من جميع أشكال سوء التغذية. وأوضح التحليل الوارد في تقرير عام 2020 أنه إذا نظرنا بما يتجاوز تلبية المتطلبات من الطاقة الغذائية وأخذنا بعين الاعتبار أيضاً الأغذية المغذية المتأتية من العديد من المجموعات الغذائية والتنوع الغذائي الأكبر داخل هذه المجموعات، فإن 3 مليارات شخص غير قادرين على تحمل كلفة أبخس الأنماط الغذائية الصحية.

2- وبادرت منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) والجهات التي اشتركت معها في إعداد التقرير (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية) إلى إقامة شراكة مع جامعة تافتس بهدف إعداد أدلة لغرض تقرير عام 2020. وقامت بتقدير كلفة ثلاثة أنماط غذائية لجميع البلدان (نمط غذائي كافٍ من حيث الطاقة الغذائية ونمط غذائي ملائم من حيث المغذيات ونمط غذائي صحي)، باستخدام المجموعة الأقل كلفة من الأغذية التي تباع بالتجزئة والتي تستوفي تركيبها الغذائية المعايير المحددة لكل نمط غذائي. وتم قياس القدرة على تحمل كلفة كل نمط من هذه الأنماط الغذائية بمقارنة كلفتها المقدرة بدخل الأفراد.

3- وتعتبر القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية مقياساً حاسماً الأهمية لتمكين الأفراد من الحصول، من الناحية الاقتصادية، على أغذية متنوعة وآمنة ومغذية تساهم في إيجاد أنماط غذائية صحية بما يتسق مع التوصيات الغذائية العالمية. وبتزايد احتمال تعرض الأفراد لانعدام الأمن الغذائي ومختلف أشكال سوء التغذية عندما يتعذر عليهم تحمل كلفة نمط غذائي صحي. وسيقتضي تحقيق مقاصد الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية أن يكون بوسع كل فرد تحمل كلفة كميات كافية من الأغذية المغذية وبالتالي أن يكون قادراً على الحصول عليها من أجل اتباع نمط غذائي صحي.

4- وينصب تركيز اهتمام المنظمة على اتباع أنماط غذائية صحية وإحداث تحولات في النظم الغذائية لضمان قدرة الجميع على مدار السنة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية. وتشجع المنظمة الحكومات على وضع القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية في صلب ما تعتمده من سياسات زراعية وحماية اجتماعية وقرارات خاصة بالاستثمار. فلزيادة القدرة على تحمل الكلفة، يتعين على الحكومات التصدي للدوافع الكامنة وراء كلفة الأغذية المغذية، من خلال وضع سياسات تشمل النظام الغذائي برمته، في مجالات إنتاج الأغذية وسلاسل الإمدادات الغذائية والبيئة الغذائية وطلب المستهلكين.

5- ويستلزم الرصد المنهجي للأثر المترتب عن هذه السياسات قياس كلفة الأنماط الغذائية الصحية والقدرة على تحمل هذه الكلفة بشكل منتظم. وقد شرعت المنظمة، سعياً منها إلى تحقيق هذه الغاية، في عملية لإضفاء الطابع المؤسسي على حساب مؤشرات كلفة الأنماط الغذائية الصحية والقدرة على تحملها لكل بلد وكل سنة. وهذا سيمكّن المنظمة من الاستمرار في نشر معلومات محدّثة عن كلفة الأنماط الغذائية الصحية والقدرة على تحملها في التقارير العالمية

والإقليمية لحالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، بدءًا بأول تحديث في إصدار عام 2021 من تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم.

6- ويكمن التحدي الرئيسي الذي يعترض سبيل هذا الجهد في عدم وجود نظام إبلاغ مستمر شهري أو سنوي قابل للمقارنة دوليًا للأغذية المغذية، مثل الفواكه والخضار. وفي الوقت الحالي، يُعدّ المكتب العالمي لبرنامج المقارنات الدولية في البنك الدولي الجهة الوحيدة التي تقدم، كل خمس سنوات فحسب، معلومات عن أسعار هذه الأغذية المغذية بالنسبة إلى 176 من الاقتصادات. وتمت الاستعانة ببيانات أسعار برنامج المقارنات الدولية لعام 2017 لحساب القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية في إصدار عام 2020 من حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم. إلا أن المجموعة التالية المتاحة من بيانات أسعار برنامج المقارنات الدولية لن تنشر قبل عام 2023، عندما تنشر بيانات أسعار برنامج المقارنات الدولية لعام 2021.

7- وتنفذ المنظمة، حرصًا منها على التغلب على هذا التحدي، استراتيجية مزدوجة المسار لتحديث مؤشرات كلفة الأنماط الغذائية الصحية والقدرة على تحملها، وإضفاء الطابع المؤسسي على هذه المؤشرات في نظام المنظمة الخاص بالرصد والإبلاغ المنتظمين.

8- وستجري المنظمة، في الأجل القصير بشكل سنوي، تحديثًا لكلفة الأنماط الغذائية الصحية عن طريق تطبيق مؤشرات أسعار الأغذية الوطنية أو مؤشرات أسعار استهلاك الأغذية على كلفة الأنماط الغذائية المحسوبة في عام 2017. وسيتم ذلك في إصدار عام 2021 عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم.

9- وتهدف المنظمة، في الأجل المتوسط، إلى توسيع نطاق تغطية أداة رصد أسعار الأغذية وتحليلها التي تديرها حاليًا شعبة الأسواق والتجارة، وذلك من خلال جمع بيانات أسعار البيع بالتجزئة لأغذية مغذية إضافية، وبالتالي الحصول على معلومات أكثر اكتمالًا بمستوى كافٍ من التفاصيل. ولبلوغ هذه الغاية، ستستند المنظمة إلى مجموعة من الجهود القائمة والجارية. وستتم، بالتعاون مع مختبر البيانات للابتكار في مجال الإحصاءات التابع لشعبة الإحصاءات، الاستفادة من أداة رصد أسعار الأغذية وتحليلها وتوسيع نطاقها وتحسينها، عن طريق إنشاء آلية مؤتمتة تقوم بشكل مستمر باستخلاص البيانات من مواقع إلكترونية مختلفة وإنشاء مجموعات بيانات من خلال تقنيات استخراج النصوص والتعلم الآلي. وسيؤدي ذلك إلى تكميل عملية الجمع اليدوي للبيانات التي تستغرق وقتًا أطول وتنطوي على كلفة أكبر، والاستعاضة عنها في نهاية المطاف.

10- وتشارك المنظمة، سعيًا منها إلى بدء صياغة هذه الخطة المتوسطة الأجل، مع جامعة نافتنس على مدى الخمسة الأشهر القادمة من أجل تحديد مجموعة من الأغذية المستهدفة الخاضعة للمراقبة والملائمة للبلدان في مجموعات غذائية غير أساسية تشكل أغذية مغذية، مثل الفواكه والخضار، وتكون كافية كبديل عن الأنماط الغذائية الصحية. ويمكن إدراج هذه الأغذية الخاضعة للمراقبة كجزء من مجموعة موسعة من البيانات الخاصة بالأسعار داخل المنظمة. وسيتم إعداد المنهجية ونص البرمجة باستخدام البيانات الموسعة لأسعار الأغذية الخاضعة للمراقبة واختبارها لمعرفة مدى ملاءمتها لوضع مقياس بديل لمؤشر القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية بشكل سنوي.

11- وسيتم تدريب فريق أساسي من المنظمة على منهجية وحساب مؤشرات كلفة بديل الأنماط الغذائية الصحية والقدرة على تحملها. وسيؤدي هذا التدريب إلى ضمان القدرات المناسبة على إضفاء الطابع المؤسسي على حساب

الأنماط الغذائية الصحية لكل بلد كل سنة، إضافة إلى مؤشرات مطابقة للكلفة والقدرة على تحملها حيثما أمكن ذلك، من أجل الاستمرار في نشر نتائج محدثة في التقرير السنوي لحالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم.

12- وإن هذه الأنشطة الأولية التي ستنفذ على مدى الخمسة أشهر القادمة ستمكّن المنظمة من وضع خطة متوسطة الأجل بشكل كامل وتقييم الاحتياجات التشغيلية والمتعلقة بالميزانية من حيث البنية الأساسية والموارد البشرية اللازمة للاضطلاع بعملية إضفاء الطابع المؤسسي في المنظمة. وتسعى المنظمة إلى إضفاء الطابع المؤسسي التام على مؤشرات كلفة الأنماط الغذائية الصحية والقدرة على تحملها في نظامها الخاص بالرصد والإبلاغ المنتظمين خلال السنة القادمة أو السنتين القادمتين، وذلك رهناً بمدى سرعة بدء العمل بالمجموعة الموسعة من البيانات الخاصة بالأسعار التابعة لأداة رصد أسعار الأغذية وتحليلها. وسيتم أيضاً، بمجرد بدء العمل بها، نشر البيانات عن كلفة الأنماط الغذائية الصحية والقدرة على تحملها في قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة.